



حَدِيث

الطَّلَافِ وَالْإِثْمَانِ

لِلْأَمَامِ الْأَجْمَدِ

إِلَى قُرَّةِ عَيْنِهِ السَّيِّدِ الْمُجَاهِدِ الْأَحْمَدِ

تَأَلَّفَتْ
رَبِيعَةُ اللَّهِ

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي

محمدی گیلانی، محمد، ۱۳۰۸ - شارح،
حدیث الطلب والإرادة للامام ... / مؤلف محمد محمدی گیلانی. - تهران: مؤسسه تنظیم
ونشر آثار امام خمینی(س)، مؤسسه چاپ و نشر عروج، ۱۳۷۹، ۱۸۵ ص.
ISBN: 964 - 335 - 587 - x

فهرستویسی بر اساس اطلاعات فیبا.
عربی. کتابنامه به صورت زیرنویس.

۱. خمینی، روح الله، رهبر انقلاب و بنیانگذار جمهوری اسلامی ایران، ۱۲۷۹ - ۱۳۴۸. --
الطلب والإرادة -- نقد و تفسیر. ۲. جبر و اختیار. الف. مؤسسه تنظیم و نشر آثار
امام خمینی(س) - دفتر قم. مؤسسه چاپ و نشر عروج. ب. عنوان.

۲۹۷ / ۴۶۵

BP ۲۱۹ / ۶ / خ ۸ ط ۸۰۲۱۸

۱۳۰۴۱۷۲.

کتابخانه ملی ایران

کد / م ۴۹۹

www.ketab.ir



مؤسسه چاپ و نشر عروج

حدیث الطلب والإرادة

- ✓ المؤلف: آية الله محمد محمدی الجیلانی
- ✓ الناشر: مؤسسة العروج (التابعة لمؤسسة تنظیم و نشر تراث الإمام الخمينی(س))
- ✓ الطبعة الثانية: ۱۴۰۳
- ✓ الكمية: ۵۰۰ نسخة
- ✓ السعر: 101006000100005



حدیث الطلب و الإرادة

خیابان انقلاب، تقاطع حافظ، فروشگاه شماره ۱، تلفن: ۶۶۴۰۴۸۷۳ - دورنگار: ۶۶۴۰۰۹۱۵

خیابان انقلاب، تقاطع حافظ، فروشگاه شماره ۱، تلفن: ۶۶۷۰۱۲۹۷

خیابان انقلاب، خیابان ۱۲ فروردین، خیابان شهدای زاندارمری، فروشگاه شماره ۲، تلفن: ۶۶۹۵۵۷۳۷

حرم مطهر حضرت امام خمینی(س)، ضلع شمالی، فروشگاه شماره ۳، تلفن: ۵۵۲۰۳۸۰۱

کلیه نمایندگیهای فروش در استانها

مراکز پخش

نشانی الکترونیکی: pub@imam-khomeini.ir

مقدمة الناشر

بسمه تعالى

إنّ رسالة «الطلب والإرادة» للإمام الخميني عليه السلام هي من أحسن الرسائل التي كتبت في مسألة الجبر والتفويض. ولاختصار الرسالة وعلوّ المطلب ودقته؛ فقد قام بشرحه أحد تلامذته في العلوم العقلية والنقلية آية الله الشيخ محمد المحمدي الجيلاني مع عبارات فصحة وكلام موجز، وأبان فيه دقائق الكلام ولطائف المرام، وأسماه: «حديث الطلب والإرادة، للإمام الأجدد، إلى قررة عينه السيّد المجاهد الأحمّد» تقدماً لكتابه إلى المرحوم حجة الإسلام والمسلمين السيّد أحمد الخميني طاب ثراه.

وليعلم أنّ لكتاب الطلب والإرادة نسخاً متعددة، منها: نسخة مصحّحة مطبوعة بتحقيق مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني عليه السلام مع استخراج المآخذ والمنابع، ومنها: نسخة جيّدة الصياغة والعبارة للشارح، المطبوعة في متن هذا الكتاب، وهاتان النسختان مختلفتان في كثير من التعابير، وإنّهما لا تختلفان في الفحوى. فحفظنا نسخة الشارح بعنوان المتن في هذه الطبعة حتّى يتمكّن القارئ والمحقّق من الرجوع إلى كلا نسختي كتاب الإمام الراحل، ثمّ جعلنا العناوين المضافة بين [] وثبتنا استخراجات الكتاب في آخر المتن، ووضعنا المآخذ المذكورة في الشرح على حالها؛ حتّى لا تختلط الحواشي والتعليقات الثلاث معاً.

والسلام

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل أنفسنا وأهلينا وموالينا من مواهبه السنية وعوارفه المستودعة، نمتّع بها إلى أجل معدود، وتقبض لوقت معلوم، مع التبشير للصابرين بأجر كثير؛ صلواتٌ عليهم من ربهم ورحمةٌ وأولئك هم المهتدون. والصلاة والسلام على سيّدنا رسول الله الموصي أمته بأن أكثر واكثر واذكر هادم اللذات، وعلى آله المهديين الهداة.

وبعد: فإنه يسرّني تذكّار المحاضرات التي جرت بيّني وبين أعزّ صديقي المبرور، وأحبّ حبيبي المشكور له حجّة الإسلام والمسلمين الحاجّ سيّد أحمد الخميني، رحمه الله تعالى، وأكرم مثواه، وجعل الحسنى التي أعدّ لأوليائه مقرّه ومأواه.

وقد كان عزيزنا الراحل عين زمانه وعمد إخوانه، فتكدرّ بارتحاله عيشتهم وانكسر ظهرهم وقلّت حيلتهم. وكان رحمة الله عليه يقضي حياته بعدما بلغ أشده في ظلّ والده الإمام في خدمة الإسلام والمسلمين بتأسيس الجمهورية الإسلامية، ولم تكن تزعزع الحوادث وترهبه مدلهّمات الكوارث، وكان يتّبع الإمام؛ أتباع الفصيل أتر أمّه، ويجعل نفسه لنفسه الوفاء إلى أن وسّده في ملحودة قبره، وكان هو - طاب ثراه - أسرع لحاقاً به، فإنّا لله وإنا إليه راجعون.

فمن تلك المحاضرات: أنّه اقترح عليّ أن أشرح رسالة «الطلب والإرادة»

لوالده الإمام الراحل، سيّدنا الأستاذ، مؤسس الجمهورية الإسلامية، الروح الموحى من أمر الله تعالى على حين قلّة من العلماء الغيارى - رضوان الله تعالى عليه وعليهم - فاستجبتُ له؛ فهذا أوان الوفاء:

ها إني أكتب الشرح الموعود، ولكن نفسي مرتمضة وأنفاسي متصدّدة؛ أسفأ على ذلك المصاب الذي عمّ وغمّ، وأسمع نعيه وأصمّ. إلا أنّ لي في النَّاسِ عظيم فرقة الإمام وفادح مصيبتَه موضع تعزُّ، هذا مع ما وعد الله الصابرين.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد وآله الطيبين
الطاهرين، ولعنة الله على أعدائهم أجمعين إلى يوم الدين.

وبعد: فلما انتهى بحثنا في أصول الفقه إلى مسألة الطلب والإرادة،
المنتحية إلى مسألة الجبر والتفويض أربنا أن نتركها لأهلها ومحلها؛ لعدم
إمكان أداء حقها - كما هو - في هذه المظان؛ لكثرة مقدماتها، ودقة مطالبها،
وبُعدها عن أفهام الأكثر.

إلا أن إصرار بعض المولعين بتنقيح المباحث الجأني إلى التعرض
لبعض أطراف المسألة مما يناسب المقام، والإشارة إلى ما هو التحقيق مما
ساق إليه البرهان، من غير ذكر البراهين غالباً؛ إيكالاً إلى العلم الأعلى المعد
لتحقيق هذه المباحث.

ولما رأيت أن المسألة مع ذلك صارت طويلة الذيل أقررتها من بين
المباحث رسالة مفردة، مشتملة على مقدمة ومطالب^(١).

[١] جرت عادة الأصوليين في مبحث الأوامر على أن يبحثوا عن مادة الأمر
وصيغته، وأنه لا يبعد كونه حقيقة في الطلب عرفاً ولغةً، وبحسب الاصطلاح حقيقة

في القول المخصوص، على ما نقل الاتفاق عليه.

ثم يشرعوا في البحث عن الطلب الذي يكون هو معنى الأمر؛ هل هو الطلب الحقيقي الذي يكون طلباً بالحمل الشائع الذي محوره الوجود الحقيقي أو يكون هو الطلب الإنشائي الذي محوره الوجود الاعتباري، ثم هل هو متحد مع الإرادة أو لا؟ فقادهم البحث إلى أن وردوا في المسألة الكلامية التي تشاجرت المعتزلة والأشاعرة فيها، ووافق المعتزلة فيها بعض أصحابنا الإمامية ثم حمي الوطيس، فانجزّ البحث عن مسألة الجبر والتفويض.

والظاهر: أن أول من أحمى وطيس البحث هو المحقق الأصولي الكبير؛ الشيخ محمد تقي الأصفهاني رحمته الله صاحب «الحاشية على معالم الأصول»؛ حيث حكم بتغاير الطلب والإرادة، وتخيل أنه وافق الأشاعرة وخالف المعتزلة في ذلك، على ما هو المحكي عنه؛ زعماً من رحمته الله أن مصب النزاع بين الفريقين هو الطلب الإنشائي والإرادة النفسانية.

ففي ملخص كلامه المحكي: أن الإرادة أمرٌ فني نفساني حاصل بتوسط الدواعي الباعثة عليه فلا يعقل إيقاعها بصيغة الأمر، وأمّا الطلب فهو معنى إنشائي حاصل بالصيغة، مع أن مصب النزاع بين القوم لم يكن ما زعمه، كما ستسمع عن قريب.

المقدّمة

أمّا المقدّمة ففي أساس الاختلاف في الطلب والإرادة:
اعلم: أنّ مبنى الاختلاف في الطلب والإرادة هو الاختلاف في الكلام
النفسي، ومبنى ذلك هو اختلاف أصحاب الكلام في أوصاف الواجب تعالى
شأنه. فذهب الأشاعرة^(١) إلى جانب الإفراط بإثبات صفات قديمة زائدة على
ذاته، قائمة بها؛ قياماً حلولياً ثابتة لها في الأول، والمعتزلة^(٢) إلى جانب
التفريط بنفي الصفات عنه تعالى؛ قائلين: إنّ ذاته نائبة مناب الصفات، من
قبيل «خذ الغايات، واترك المبادي»^[٢].

[٢] إنّ القرآن الحكيم كان في أثناء نزوله نجوماً تبشيراً للمؤمنين، يهتّم إنذاراً
بأمور ويشدّد القول فيها؛ فكان ينهى عن التنازع والتقول على الله بغير علم، وعن
موالاة الكفّار وأهل الكتاب؛ حتّى عدّ الموالين لهم خارجين عن الإسلام، فقال:
﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾ (المائدة: ٥١).

ولا يزال يُخطر المسلمين بأمر المنافقين إخطاراً أكيداً بقوله: ﴿هُمُ الْعَدُوُّ
فَاخْذِرْهُمْ﴾ (المنافقون: ٤)، ويبالغ في أمر المودّة في القربى وعدّها أجراً على
الرسالة، ثم أفصح عن تأويل هذا الأجر بقوله: ﴿قُلْ مَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ فَهُوَ لَكُمْ﴾

(سبأ: ٤٧)؛ فَبَيَّنَ أَنَّ الْأَجْرَ الْمَسْئُولَ يَعُودُ خَيْرَهُ إِلَى الْأُمَّةِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ هَؤُلَاءِ الْقَرِيبِ وَالْعَتْرَةَ الطَّاهِرِينَ هُمُ السَّبِيلُ إِلَى اللَّهِ، فَقَالَ: ﴿قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِلَّا مَنْ شَاءَ أَنْ يَتَّخِذَ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا﴾ (الفرقان: ٥٧).

ولكن وقعت الواقعة بأيدي المنافقين؛ فقلّبوا للمسلمين أموراً كلّها كان سِلماً وصدقاً وتضحية وإيثراً فبدّلوها إلى أضدادها؛ حتّى أنّه بلغ الأمر إلى أن تلاكمت مشائخ الصحابة وجثمان الرسول الأطهر بين أظهرهم؛ فغيّروا بأيديهم ما التزموه، قبيل أيام مبايعة بالاعتناق بالولاية التي سمّاها الله تعالى نعمة تامّة ﴿وَأَثَمْتُمْ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾ (المائدة: ٣).

فمن مغتبات هذه الواقعة المؤسّفة حروب الرّدّة، وظهور العصبية والحمية الجاهلية التي كانت دفيحة في نفوس القوم حديثي العهد بالإسلام تنتظر الفرصة، فطفقت تلك العصبيات والحميات تنمو وتكبر في الجوّ المساعد الذي حدث في الامتزاج بين الأمة المسلمة الغالبة والأمم المغلوبة؛ امتزاج في الحضارة والنظم الاجتماعية؛ ولاسيّما المقتبسة من نظم القياصرة والأكاسرة في السياسة والإدارة؛ امتزاج في العقائد الدينية والآراء الفلسفية؛ خصوصاً المغلوبة بعد فتح مصر من الإسكندرية التي كانت ملتقى المذاهب الفلسفية والأنظار الشرقية والغربية ومجمع الأساطير اليونانية والرومانية.

ومن البديهي أنّ البحث عن ذات المبدأ تعالى وصفاته كان دائراً بين أصحاب تلك العقائد الدينية والآراء الفلسفية، فبالطبع كانوا يلقون في مجالس المسلمين ويتلقّاه المسلمون، وكانوا يبحثون فيما تلقّوه في حلقاتهم التي كانوا يؤسسونها للمناظرات الدينية. وفيهم شياطين اليهود المستسلمة وموابذ الفرس الضاغنين على الإسلام.

ويقال: أوّل مدرسة فكرية ظهرت في الإسلام هي مدرسة محمد بن الحنفية

ابن أمير المؤمنين عليه السلام في المدينة، وكان واصل بن عطاء من أهل المدينة، رباه محمد بن الحنفية وعلمه، وكان مع ابنه أبي هاشم عبدالله بن محمد، ثم صحبه بعد موت أبيه - صحبة طويلة - إلى أن هاجر إلى البصرة ودخل في حلقة الحسن البصري الذي كان يبحث عن المسائل الاعتقادية. فوقع يوماً مشاجرة بين الحسن البصري وواصل بن عطاء في مسألة؛ فاعتزل ابن عطاء عن حلقتة وخالفه في أكثر المسائل، فحدث من هنا مسلك الاعتزال.

وممن وافق الحسن البصري في آرائه وعقائده أبو الحسن الأشعري تلميذ أبي علي الجبائي المعتزلي، وكان معاصراً لإمام المحدثين؛ ثقة الإسلام الكليني - رضوان الله تعالى عليه - واتبع أستاذه الجبائي في الاعتزال، ثم رجع عنه. وإليه نسبت الفرقة الأشعرية فصارت في قبال الفرقة المعتزلة.

ثم اشتدَّ الجدل هاهنا في أوصاف الواجب - تعالى شأنه :

فذهبت الأشعرية إلى جانب الإفراط بلإثبات صفات زائدة على ذاته، وسيجيء إبطاله في كلام الإمام عليه السلام.

والمعتزلة إلى جانب التفريط بنفي الصفات عنه تعالى وإثبات غاياتها وما يترتب عليها.

فمحصول قولهم: إنّ الذات المتعالية بذاتها نائية مناب الصفات من قبيل «خذ الغايات واترك المبادئ»؛ بمعنى أنّ هنا عالماً لا علم له وقادراً لا قدرة له وحيّاً لا حياة له وهكذا سائر الصفات، فغايات تلك الصفات مترتبة على الذات المقدسة، وأمّا مبادئها فلا.

وحكي عن بعض رؤساء المعتزلة: أنّها من الاعتبارات العقلية التي لا وجود لها في الخارج؛ حيث أرجعوا جميع الصفات إلى صفة العلم والقدرة، وزعموا أنّهما صفتان ذاتيتان هما اعتباران للذات، وسيجيء إبطاله أيضاً في كلام الإمام عليه السلام.

والقول (٣) الفحل الوسط: هو إثبات الصفات المتّحدة مع الذات؛ لأنّ
 صرف الوجود صرف كلّ كمال وجمال، لا تشدّ عنه حيثية كمالية، بل يرجع
 كلّ كمال وجمال إلى حقيقة الوجود بحسب الخارج، وإلا يلزم الأصلان أو
 الأصول، والتركيب في ذاته، والخلف في صرافة الوجود، والإمكان في
 الوجود الواجبي، إلى غير ذلك ممّا يطول ذكرها وذكر البراهين عليها (٣).

١٢١ اعلم: أنّ البراهين على عينية الصفات مع الذات المقدّسة كثيرة مذكورة
 في محلّها، ولكنّ الإمام عليه السلام أشار إليها من طريق صرافة الوجود؛ وذلك لأنّ الوجود
 حقيقة أصيلة، وكلّ موجود فله حقيقة بالوجود وبدونه باطل في الخارج.
 وبعبارة أخرى: إذا تأملنا في هذه الحقائق الموجودة في العين وجدناها ذات
 حيثيتين: ماهية ووجود؛ فالماهيات المحمول عليها الوجود بدون الوجود باطلات.
 وإتّما ينتزع الموجودية عن كلّ موجود بالوجود، وموجودية الوجود - مع
 قطع النظر عمّا عداه - بنفس ذاته، فهو حقيقة الواجب تعالى، فهو صرف ليس له
 تقييد ولا تعليل؛ فلا جرم لا ثاني له ويكون فرض الثاني له ممتنعاً؛ لأنّ غيره باطل
 - كما علمت - فكلّما فرض ثانياً له فهو هو لا غيره.

فكلّ كمال وجمال يرجع إلى حقيقته المتعالية بنحو العينية، فلو لم يرجع
 فلا بدّ وأن يكون لكلّ كمال وجمال مرجع غير حقيقة الوجود، ولازمه ثبوت أصل
 أو أصول غير الوجود، وقد ثبت أصالته وصرافته، وهذا خلف.

وأيضاً يلزم منه التركيب في ذاته تعالى؛ لأنّه لمّا كان الواجب في ذاته مصداقاً
 للواجبية ومطابقاً للحكم عليه بالموجودية بلا جهة أخرى غير ذاته يلزم أن يكون
 تبارك وتعالى واجباً بجميع الحيثيات الصحيحة، وإلا لم تكن ذاته بتمامها مصداق
 حمل الوجود والوجوب؛ إذ لو فرض فاقداً لمرتبة من مراتب الوجود ووجه من

وجوه الكمالات بما هو موجود لم تكن ذاته من هذه الحيثية مصداقاً للوجود. فيتحقق حينئذٍ في ذاته جهة إمكانية يخالف جهة الفعلية والتحصّل، فيتركّب ذاته من حيثيتي الوجوب وغيره، فينتظم ذاته من جهة وجودية وعدمية، فلا يكون واحداً حقيقياً بل مركّباً من حيثية فعلية ومن جهة إمكانية.

ولاشكّ في أنّ الإمكان المفروض والمقرون مع وجود الشيء هو الإمكان الاستعدادي، فلامنص من أن يكون موضوعه الجسم المادي، وهذا أيضاً خلف؛ لأنّ ما فرضناه واحداً حقيقياً وواجباً صار مركّباً وممكناً بالإمكان الاستعدادي المستلزم للمادّة والصورة.

وأيضاً يلزم أن يكون سبحانه وتعالى مستكماً بغيره فيكون للغير فيه تأثير، وأن يكون هناك جهة أشرف من عليه واجب الوجود، تعالى عمّا يقول الظالمون علواً كبيراً.

وإلى كلّ ذلك أشارت بقوله: «وإلا يلزم الأهلان أو الأصول والتركيب في ذاته... إلى آخره».

[في وصف المتكلم]

ولما انتهى بحثهم إلى الكلام طال التشاجر بين الفريقين - ولعلّ تسميتهم بالمتكلمين لذلك - فذهب المعتزلة^(٤) ومتكلموا الإمامية^(٥) إلى توصيف الباري بالمتكلم لأجل إيجاده الكلام في شيء، مثل شجرة موسى عليه السلام، أو نفس نبيّ أو ملك.

وقال بعض أهل التحقيق^(٦): إن إطلاقه عليه بقيام التكلم به، لا الكلام؛ قياماً صدورياً لا حلولياً، كما أن إطلاقه علينا كذلك أيضاً، والفرق: أن إيجادنا بآلة دونه تعالى.

وذهب الأشاعرة^(٧) إلى أن كلامه تعالى ليس من جنس الأصوات والحروف، بل هو معنى قائم بذاته تعالى في الأزل، يسمّى الكلام النفسي، وهو مدلول الكلام اللفظي المركّب من الحروف، ومنه الطلب القائم بنفسه، وهو غير الإرادة^(٨).

والقول الحقّ الموافق للبرهان: أن إطلاق المتكلم عليه تعالى ليس لذلك ولا لذا.

٤| لا خلاف بين أهل الملة في كونه تعالى متكلماً، لكن اختلفوا في تحقيق

كلامه وحدوثه وقدمه.

وذلك أنهم لمّا رأوا قياسين متعارضين في النتيجة، وهما: كلام الله تعالى صفة له، وكلّ ما صفة له فقديم؛ فكلام الله قديم، وكلام الله مركّب من حروف وأصوات مرتبة متعاقبة في الوجود، وكلّ ما هو كذلك فهو حادث.

فاضطرّوا إلى القدح في أحد القياسين؛ ضرورة امتناع حقيقة النقيضين، فمنع

كل طائفة بعض المقدمات:

فالحنبلة ذهبوا إلى أن كلامه تعالى حروف وأصوات وهي قديمة، ومنعوا أن كل ما هو مؤلف من حروف وأصوات مرتبة فهو حادث، بل قال بعضهم بقدم الجلد والغلاف!

والأشاعرة قالوا: كلامه تعالى معنى واحد بسيط قائم بذاته قديم، فهم منعوا أن كلامه تعالى مؤلف من الحروف والأصوات.

وفي «شرح العقائد العنصرية» للمحقق جلال الدواني مع التعليقات للعلامة المتحمس للحق: الشيخ محمد عبده: لا نزاع بين الشيخ - الأشعري - والمعتزلة في حدوث الكلام اللفظي، وإنما نزاعهم في إثبات الكلام النفسي وعدمه.

وذهب المصنف إلى أن مذهب الشيخ أن الألفاظ أيضاً قديمة، وأفرد في ذلك مقالة وذكر فيها: أن لفظ «المعنى» يطلق تارة على مدلول اللفظ، وأخرى على القائم بالغير. والشيخ لما قال: «الكلام هو المعنى النفسي» فهم الأصحاب منه أن مراده به مدلول اللفظ، وهو القديم عنده. وأما العبارات فإنما تسمى كلاماً مجازاً لدالاتها على ما هو الكلام الحقيقي؛ حتى صرحوا بأن الألفاظ حادثة على مذهبه، ولكنها ليست كلاماً له تعالى حقيقة.

قال عبده: ليس النزاع في الكلام اللفظي فإنه حادث باتفاق، وإنما النزاع في إثبات الكلام النفسي، والشيخ لم يثبت الكلام النفسي إلا لترويج ظواهر النصوص الدالة على أن القرآن كلام الله غير مخلوق وما يشبه ذلك.

وهذه إنما تدل على قدم الكلام اللفظي، وإن كان لفظ الكلام حقيقة فيه فقط، وعلى قدم اللفظي والنفسي معاً إن كان حقيقة فيهما؛ فإن خصه بالنفسي فذلك تأويل أو ترجيح لأحد معني المشترك بدون موجب. مع أن له لوازم كثيرة فاسدة، كعدم تكفير من أنكر كلامية ما بين دفتي المصحف، وعدم المعارضة والتحدّي بما هو

كلام الله حقيقة، وعدم كون المقروء المحفوظ كلام الله تعالى، إلى غير ذلك مما لا يخفى فساد.

فيجب حمل كلام الشيخ على أن مراده من الكلام النفسي هو المعنى الشامل للفظ والمعنى جميعاً قائماً بذاته تعالى.

سيجيء في بيان الإمام عليه السلام ما هو المهمّ مما استدلّ به الأشعري على مطلوبه، مع جوابه.

ولكن في المقام ينبغي ذكر عبارة القاضي عضد الدين الأيجي في «المواقف»، قال: قالت المعتزلة: كلام الله تعالى أصوات وحروف، وهذا لا نكره، لكننا نثبت أمراً وراء ذلك؛ وهو المعنى القائم بالنفوس، ونزعم أنه غير العبارات؛ إذ قد تختلف العبارات بالأزمنة والأمكنة والأقوام، بل قد يدلّ عليه بالإشارة والكتابة كما يدلّ عليه بالعبارة، والطلب واحد لا يتغير، وغير المتغيّر غير المتغيّر.

وأنه - يعني الخبر - غير العلم؛ إذ قد يخبر الرجل عمّا لا يعلمه، بل يعلم خلافه أو يشكّ فيه و - يعني الأمر - غير الإرادة؛ لأنه قد يأمر بما لا يريده، كالمختبر لعبده هل يطيعه أم لا؟ وكالمعتذر من ضرب عبده لعصيانه فإنه قد يأمره وهو يريد أن لا يفعل المأمور به؛ فإذاً هو صفة ثالثة مغايرة للعلم والإرادة قائمة بالنفوس.

ثمّ نزعم أنه قديم؛ لامتناع قيام الحوادث بذاته تعالى (شرح المواقف، طبع بولاق، ص ٤٩٧).

[فساد قول المعتزلة]

أما قول المعتزلة: فلأنّ إحداث الكلام المتجدّد والمتصرّم بلاوسط مستلزم لمفاسد كثيرة، منها التجدّد في ذاته وصفاته، تعالى عنه. وقضية إحياء الوحي وإنزال الكتب إلى الأنبياء والمرسلين عليهم السلام من العلوم الربّانية قلّما يتفق لبشر أن يكشف مغزاها، كتكلّمه تعالى مع موسى عليه السلام. وقد أشار إلى بعض أسرارها قوله تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ * عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ﴾^(٨) وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ * فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ * لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾^(٩) وقوله تعالى: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى * عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى * ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى * وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى * ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى * فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى * فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى * مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى﴾^(١٠) إلى آخره، فأشار إلى كيفية الوحي ونزول الكتاب بوجه مرافق للبرهان، غير مناف لتنزيهه تعالى عن شوب التغيّر، ووصمة الحدوث.

ولعمري إنّ الأسرار المودعة في هذا الكلام الإلهي المشير إلى كيفية الوحي، وذنوّ روحانية رسول الله صلّى الله عليه وسلّم إلى مقام «التدلي»، والمقام المعبر عنه بـ«قاب قوسين»، وما يشار إليه بقوله ﴿أَوْ أَدْنَى﴾^(١١)، ثمّ تحقّق الوحي ممّال يصل إليه فكر البشر إلّا الأوحدي الراسخ في العلم بقوة البرهان المشفوع إلى الرياضات ونور الإيمان.

والمقصود: دفع توهم كونه تعالى متكلّمًا بإيجاد الكلام المتصرّم في شجرة موسى عليه السلام أو غيرها، أو بقيام التكلّم به قياماً صدورياً، والفرق بيننا وبينه: أنّ إيجادنا بالآلة وإيجاده بغيرها؛ فإنّ ذلك أيضاً ملازم للتغيّر والتصرّم في الصفات والذات.

وما قرع سمعك من بعض أصحاب الحديث^(١٢) اغتراراً بظواهر بعض الأحاديث من غير الغور إلى مغزاها - من كون إرادته تعالى حادثة مع الفعل، ومن صفات الفعل - ممّا يدفعه البرهان المتين، جلّ حضرته تعالى أن يكون في ذاته خلواً عن الإرادة التي هي من صفات الكمال للموجود بما هو موجود، وكونه كالطبائع في فعله الصادر من ذاته؛ للزوم التركيب في ذاته، وتصوّر ما هو الأكمل منه، تعالى قدسه^(١٥).

١٥ | مراده عليه السلام ببعض أصحاب الحديث إمام المحدثين الكليني رحمته الله في «أصول الكافي»، وصدوق الطائفة رحمته الله في «التوحيد» و«عيون أخبار الرضا» عليه آلاف التحية والثناء.

قال في «الكافي»: جملة القول في صفات الذات وصفات الفعل، إن كلّ شيئين وصفت الله بهما وكانا جميعاً في الوجود فذلك صفة فعل. وتفسير هذه الجملة: أنّك تثبت في الوجود ما يريد وما لا يريد وما يرضاه وما يسخطه وما يحبّ وما يبغض، فلو كانت الإرادة من صفات الذات - مثل العلم والقدرة - كان ما لا يريد ناقضاً لتلك الصفة، ولو كان ما لا يحبّ من صفات الذات كان ما يبغض ناقضاً لتلك الصفة.

ألا ترى أنّنا لا نجد في الوجود ما لا يعلم وما لا يقدر عليه، وكذلك صفات ذاته الأزلي لسنا نصفه بقدرة وعجز [وعلم وجهل] من الصفات المتقابلات، بخلاف الصفات الذاتية مثل العلم والقدرة فإنّه تعالى يوصف بهما، ويمتنع وصفه تعالى بما يقابلها في الجهل والعجز... إلى آخر ما ذكره في جملة قوله رحمته الله.

وصريح قوله إنكار الإرادة الذاتية لله الكبير المتعال، وأنّه - جلّت حضرته - في مرتبة ذاته عرّي عن الإرادة التي هي من صفات الكمال للموجود بما هو

موجود؛ فإنّ معيار الكمال الذاتي هو أنّ كلّ ما يمكن بالإمكان العامّ للوجود بما هو وجود يجب إثباته للواجب تعالى، كما هو المبرهن في محلّه، والإرادة هي من صفات الكمال للوجود بما هو وجود، من غير تخصّص بشيء، هذا أولاً.

وللزوم التركيب في ذاته المقدّسة ثانياً؛ لما سبق في برهان عينية الصفات مع الذات المتعالية من أنّه لو فرض كونه تعالى فاقداً لمرتبة من كمال الوجود بما هو وجود يتحقّق عندئذٍ في ذاته جهة إمكانيّة؛ فيتركّب ذاته تعالى من حيثيتي الوجود والعدم، وهو شرّ التراكيب - كما قيل - وأيضاً يلزم تصوّر ما هو أكمل منه تبارك وتعالى.

هذا البيان إجمالي ما رامه الإمام عليه السلام من إقامة البرهان على إثبات الإرادة الذاتية؛ ردّاً على الكليني عليه السلام ومن يحذو حذوه؛ اغتراراً بظواهر الأحاديث من غير إمعان النظر في مرماها.

قال سيّد أعظم أهل الغور والإمعان عليه السلام في «القياسات» في تفسير تلك الأحاديث المروية في «الكافي» و«التوحيد» و«العيون» في باب حدوث المشية والإرادة وأنها من صفات الفعل لا من صفات الذات: إنّ الإرادة قد تطلق ويُرَام بها الفعل المصدرى - بالفتح - أعني الإحداث والإيجاد، أو الفعل الحاصل بالمصدر - بالكسر - أعني نفس المعلول الحادث المتجدّد.

وإنّه كما لعلمه سبحانه بالأشياء مراتب، وأخير مراتبه وجود الموجودات وصدورها عنه سبحانه منكشفة غير محتاجة، على معنى أنّ وجودها وقيامها عنه منكشفة غير عازية ولا محتاجة عنه، هو بعينه معلوميتها له لا عالميته بها.

فكذلك لإرادته - جلّ سلطانه - مراتب، وأخيرة مراتب الإرادة هي بعينها ذوات الموجودات، وإنّما هي عين الإرادة؛ بمعنى مراديتها له، لا بمعنى مراديتها لها. ثمّ المرادية أيضاً بمعنى صدورها عنه بالفعل مرضياً بها، لا بمعنى كونها

مرضياً بها عنده؛ فإنّ ما به فعلية الرضا - هذه هو الإرادة الذاتية هي نفس ذاته سبحانه كما سيجيء إن شاء الله - ومبدأية التخصّص هو نفس ذاته سبحانه بحسب جوده وعنايته وخيريته...

فإذن قد استبان: أنّ الإرادة التي هي عين هويات المخلوقات إنّما هي تقرّرها ووجودها بالفعل مرادة مرضية، وهي بهذا المعنى ليست صفة للمخلوق متجدّدة له أخيراً، بل هي من شؤون هويات المخلوقات الحادثة المتجدّدة.

فهذا ما ريم به في كلمات أنوار عالم العقل والحكمة وأقمار سماء القدس والعصمة وأحاديثهم، صلوات الله وتحياته وتسليماته على أرواحهم وأجسادهم (القبسات، ص ٣٢٦).

شكُّ ودفع : [في وحدة إرادة الله وعلمه]

ربّما يقال^(١٣) : إنَّ إرادته لا يمكن أن تكون عين علمه تعالى ؛ لأنّه يعلم كلَّ شيء ، ولا يريد شيئاً ولا ظمناً ولا شيئاً آخر من القبائح ، فعلمه متعلّق بكلِّ شيء دون إرادته ، فعلمه غير إرادته ، وعلمه عين ذاته ؛ فيجب أن تكون إرادته غير ذاته . فهو يريد لا بإرادة ذاتية ، وعالم بعلم ذاتي .

وهو مدفوع بما في مسفورات أئمة الفلسفة^(١٤) من أنّ إفاضة الخيرات غير منافية لذات الجواد المطلق ، بل اختيارها لازم ذاته . وكون إفاضة الخيرات مرضياً بها بحسب ذاته هو معنى إرادته . ووزانُ الإرادة المتعلّقة بالخيرات بالإضافة إلى العلم وزانُ السمع والبصر ؛ فإنّهما عين ذاته تعالى مع أنّهما متعلّقان بالمسموعات والمبصرات .

فذاته تعالى علم بكلِّ معلوم ، وسمع بكلِّ مسموع ، وبصر بكلِّ مُبصر .

وكذلك الإرادة الحقّة مع كونها متعلّقة بالخيرات عين ذاته^[١٥] .

ولنا مسلك آخر في دفعه نشير إليه إجمالاً ، والتفصيل - كالبرهان عليه - موكول إلى محلّه ، وهو : أنّ العلم الذي هو عين ذاته تعالى - وهو كشف تفصيلي في عين البساطة والوحدة - حقيقته حقيقة الوجود الصرف الجامع لكلِّ وجود بنحو الوحدة والكشف التامّ المتعلّق بتبع كشفه عن الأشياء إنّما هو كشف عن الوجود بما هو وجود بالذات .

[١٦] قال في «القبسات» : هذه شبهة قد استحصفتها شيخنا الأقدم ، رئيس

المحدّثين ؛ أبو جعفر محمّد بن يعقوب الكليني - رضوان الله تعالى عليه - في جامعه «الكافي» فجعلها حجّة واحتجّ بها على إثبات أنّ الإرادة القيومية الوجودية زائدة

وجهاً الشرور والنقائص -الراجعة إلى الأعدام- لا يمكن أن يتعلّق بذاتها العلم بالذات؛ لنقص فيها، لا في العلم. وإنّما يتعلّق العلم بها بوجه على جهة التبعية وبالعرض، كما أنّ الإرادة أيضاً متعلّقة بها كذلك، فوزان الإرادة بعينها وزان العلم في التعلّق الذاتي والعرضي.

على الذات، لا هي عين الذات، ولا هي من صفات الذات.

ثمّ حقّق القول في عينية الإرادة مع الذات المتعالية والعلم والقدرة بما أشار إليه الإمام عليه السلام؛ من أنّ الجواد الحقّ والغني المطلق يمتنع أن تكون إفاضة الخير منافية لذاته، بل اختيارها لازم لذاته، انتهى.

قول الإمام - رضوان الله عليه - «وزان الإرادة المتعلّقة بالخيرات بالإضافة إلى العلم...» إلى آخره، جواب نفضي عن تلك الشبهة بأنّ السمع والبصر وهكذا القدرة من الصفات الذاتية أيضاً، وليست متعلّقة بكلّ ما تعلّق به العلم، فعلى فرض صحّة الشبهة لا بدّ وأن يلتزم بزيادة تلك الصفات على الذات، مع أنّ المشكك غير ملتزم به وروى عينية تلك الصفات الأربع مع الذات المتعالية في جامع «الكافي» عن أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: «لم يزل الله عزّ وجلّ ربّنا والعلم ذاته ولا معلوم، والسمع ذاته ولا مسموع، والبصر ذاته ولا مبصر، والقدرة ذاته ولا مقدور...» انتهى (الكافي ١، ص ١٠٧).

ثمّ إنّ الذي يحسم مادّة الشبهة أن يقال: إنّها نشأت من خلط المفهوم بالمصداق؛ فإنّنا لا ننكر أنّ مفهوم العلم أوسع نطاقاً من مفهوم الإرادة ولكن لا نقول بالاتّحاد المفهومي بينهما، بل مرادنا من اتّحاد الإرادة مع العلم هو الاتّحاد مصداقاً؛ يعني ما يصدق عليه أنّه علمه تعالى - وهي الذات المقدّسة - يصدق عليه أنّه إرادته تعالى، فتبصّر.

فما قيل^(١٥): من أنّ العلم يتعلّق بكلّ شيء دون الإرادة غير تمام، بل كلّما يتعلّق به العلم بالذات تتعلّق به الإرادة كذلك، وكلّما يتعلّق به العلم بالعرض تتعلّق به الإرادة أيضاً به بالعرض.

فتحصّل ممّا ذكرنا: أنّ الإرادة فيه تعالى من صفات الذات. نعم هذه الإرادة المتصرّمة المتجدّدة التي لنا منتفية عنه تعالى، كما أنّ سائر الأوصاف بحدودها الإمكانية منتفية عنه. وللأخبار^(١٦)، الموهمة خلاف ما ذكرنا توجيهه لطيف لا يسع المقام ذلك^[٧].

بالجملة، فلا يمكن إثبات التكلّم له تعالى بما ذكره المعتزلة، وتبعه بعض الإمامية.

[٧] مرّ في الكلام المحكي عن «القبسات» بعض التوجيه، ولصدر المتألّهين عليه السلام بيان لطيف في «شرح أصول الكافي» مربوط بالمقام، قال:

تنبيه عرشي

ممّا يجب أن يعلم: أنّ من الصفات ما يشمل الذات والفعل والإضافة كالعلم -مثلاً- فإنّ من علمه ما هو عين ذاته كعلمه الإجمالي، ومنه ما هو عين فعله كعلمه التفصيلي بهويات الأشياء الموجودة عنده، ومنه ما هو إضافة إشراقية علمية لذوات الأشياء؛ إذ الحقّ يعلم الأشياء بعين ما يعلم به ذاته لا بأمر آخر، والعلم حقيقة واحدة لها مراتب إجمال وتفصيل.

فكونه عين ذاته تعالى لا ينافي كونه صفة ذات إضافة في بعض الأشياء، وإضافة محضة في بعضها، وصورة حادثة في بعضها.

فكلّ صفة تكون حالها كذلك لكانت من صفات الذات والفعل جميعاً، فكان

الذي منها في الذات حكمه حكم تلك الصفات الذاتية؛ من أنها لا ضد لها في الوجود ولا نذ ولا شبه ولا حد لها ولا برهان عليها وسائر أحكام الذات الإلهية؛ لأنها موجودة بذلك الوجود الواجبي الأحدي. والذي منها في الأفعال كان حكمه حكم صفاتها من قبول التضاد والحدوث والزوال وغير ذلك، وبالجملة: يكون في القديم قديماً وفي الحادث حادثاً.

وكثير من الناس لما نظروا في بعض الصفات ورأوا فيها آثار الحدوث حكموا بأنه تعالى محل الصفات الحادثة، وضلّوا ضلالاً بعيداً؛ وذلك لقصور فهمهم عن إدراك الوحدة الجمعية في الوجود وصفاته الكمالية.

إذا عرفت هذا فنقول: إن إرادة الله ومشيئته يمكن أخذها واعتبارها على وجه تكون من صفات الذات والفعل جميعاً ويكون في القديم قديماً وفي الحادث حادثاً، كالعلم الإجمالي والتفصيلي، وتكون الإرادات الفعلية تفاصيل للإرادة الذاتية الإجمالية. ولعل الذي وقع في هذا الحديث صحيح محمد بن مسلم عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «المشيئة محدثة» (الكافي ١، ص ١١١) وغيره من أن المشيئة حادثة وأن الإرادة من صفات الفعل إنما وقع بحسب مرتبتها التفصيلية الواردة في الآيات القرآنية، أو بحسب ما يصل إليه فهم الجمهور كما أوأنا إليه.

[فساد قول الأشاعرة]

كما أنّ ما ذهب إليه الأشاعرة ، من قيام الصفات بذاته - ومنها الكلام - باطل ؛ فإنّ القيام الحلولي مستلزمٌ للقوّة والنقص والتركيب ، تعالى عنه . كما أنّ خلق الذات عن صفات الكمال مستلزم لذلك ، ولكونه تعالى ذا ماهية ، ولانقلاب الوجود الذاتي إلى الإمكان ، إلى غير ذلك من المفاسد .

نعم ، هو تعالى متكلمٌ بوجه آخر - حتّى في مرتبة ذاته - يعرفه الراسخون في الحكمة - ولو أطلق على ذلك الكلام النفسي فلامشاحة فيه - ولكنّ الأشعري لا يشعّره ، وأفهام أصحاب الكلام من المعتزلة والأشاعرة بعيدة عن طور هذا الكلام ، والاعتراض عنه أولى ^[٨] .

[٨] قال سيّدنا الأستاذ صالح المتألّهين العلامة الطباطبائي رحمته في «تفسير الميزان»: هل الكلام بما هو كلام فعل أو صفة ذاتية... من الممكن أن يحلّل الكلام من جهة غرضه؛ وهو الكشف عن المعاني المكنونة.

إلى أن قال: فحقيقة الكلام هو ما يكشف به عن مكنونات الضمير؛ فكلّ معلول كلام لعلته؛ لكشفه بوجوده عن كمالها المكنون في ذاتها .
وأدقّ من ذلك: أنّ صفات الشيء الذاتية كلام له يكشف به عن مكنون ذاته، وهذا هو الذي يذكر الفلاسفة أنّ صفاته تعالى الذاتية - كالعلم والقدرة والحياة - كلام له تعالى، وأيضاً العالم كلامه تعالى، انتهى (الميزان ١٤، ص ٢٤٨).